

التحولات الحديثة في فلسفة العلم وانعكاساتها على علم السياسة

د. عبدالله بن جمعان الغامدي

قسم العلوم السياسية - جامعة الملك سعود

مقدمة

زعم معظم فلاسفة العلم خلال القرن العشرين أن مبادئ التحقق والحياد الأكاديمي والتحرر من القيمة تمثل قواعد أساسية للعلم وأن النظريات العلمية يمكن إثباتها من خلال التجارب العملية. وبرغم هيمنة هذه المزاعم التي تبنتها الفلسفة الوضعية والوضعية المنطقية على مجال البحث والتنظير في حقل العلوم الاجتماعية عموماً ومنها علم السياسة منذ أوائل القرن الماضي إلا أنها قد جوبهت بتحد كبير من قبل الفيلسوف كارل بوبر - أحد أبرز فلاسفة العلم في العصر الحديث- الذي ظل يناضل وحيداً تقريباً منذ الثلاثينات ضد تلك التأكيدات وخاصة مبدأ التحقق حتى نجح في نهاية الأمر في إثبات مدى زيف ووهن ذلك التوجه واقترح بدلاً من ذلك نموذجاً استدلالياً للممارسة العلمية مستنداً على التكذيب والدحض بدلاً من التحقق. وقد أسهم نقد بوبر هذا بشكل كبير في جذب الانتباه بعيداً عن الفلسفة الوضعية والوضعية المنطقية، وخاصة مع تزايد الشواهد الدالة على أنها لم تعد ملائمة للعلم الحديث (Hempel, 1966; Lakatos, 1970; Laudan, 1977)، مما مهد الطريق لبروز فلسفة جديدة للعلم - عرفت بالفلسفة ما بعد الوضعية- تؤكد على أننا لا نرى الواقع كما هو عليه وإنما نصنع رؤيتنا له من خلال انعكاس أنفسنا عليه ومن ثم فإنه لا يمكن الفصل بين القيمة والحقيقة أو حتى بين العلم والميتافيزيقيا.

وسنحاول في هذا البحث أن نستعرض أهم الأفكار الأساسية للفلسفة الوضعية والوضعية المنطقية كما تبلورت على يد أبرز مفكريها وتطبيقاتها في علم السياسة متمثلة في الكتابات المتأثرة بالتوجه السلوكي فضلاً عن أهم الانتقادات التي وجهت لها. وسيتم التركيز بشكل أكبر على الانتقادات التي أوردها فيلسوف العلم الحديث كارل بوبر نظراً لقوة النقد الذي وجهه بوبر لتلك الفلسفة من جهة ثم للتبعات التي

تركها ذلك النقد على فلسفة العلم المتأثرة بالتوجه الوضعي وخاصة في علم السياسة من جهة أخرى. كما سنتطرق بإيجاز لأهم الملامح الرئيسية للفلسفة ما بعد الوضعية وماذا يمكن أن تقدمه في مجال نمو المعرفة.

ماذا نعني بفلسفة العلم؟

يعتبر هذا الفرع من فروع الفلسفة حديثا نسبيا حيث لم يبرز إلى حيز الوجود إلا في بدايات القرن العشرين كما يؤكد بدوي محمد (2001) بهدف إيجاد حلقة وصل بين الفلسفة والعلم. ولكن هل هناك فرق بين فلسفة العلم والفلسفة العلمية وهل هناك تعريف موضوعي واحد لفلسفة العلم أم أن هناك من التعريفات بقدر ما هنالك من مذاهب وتيارات فلسفية متنافسة. أن الفرق بين مصطلحي فلسفة العلم والفلسفة العلمية كما يقول بدوي محمد يتوقف على:

طبيعة العلاقة التي تربط الفلسفة بالعلم والهدف منها. فإذا كان الهدف هو توظيف نتائج العلم ونظرياته في بناء مذاهب فلسفية جديدة أو الدفاع عن مواقف محددة أو طرح فروض جديدة عن الإنسان وعلاقته بالكون فنحن أمام فلسفة للعلم..... ومن ثم يمكننا القول أن هناك من التعريفات لفلسفة العلم بقدر ما هنالك من مذاهب وتيارات فلسفية..... أما بالنسبة للفلسفة العلمية.... فهي التي تحاول أن تعطي للفلسفة ما للعلم من خصائص بمعنى أن تنتهج الفلسفة المنهج العلمي. (محمد، 2001، ص. ص. 128-129).

وبرغم تعدد تعريفات فلسفة العلم إلا أن ماري بروديك قد حصرتها في ثلاثة تعريفات أساسية هي:

1- التعريف الضيق الذي تتبناه الفلسفة الوضعية والوضعية المنطقية المعبر عن الرؤية الضيقة لمجال فلسفة العلم.

2- التعريف الأوسع لفلسفة العلم الذي يجعلها قابلة لمناقشة كل القضايا المرتبطة بالعلم بكل مجالاتها والذي أخذ به بعض الفلاسفة مثل أدينجتون وانيشتاين وماكس بلانك وغيرهم.

3- التعريف الثالث الذي يعتبر وسطا بين التعريفين السابقين وهو الذي يستبقي الوظيفة النقدية المنطقية من الفلسفة الوضعية ويكتفي من التعريف الأوسع لفلسفة العلم بمجالين اثنين فقط هما المجال المعرفي "الإبستمولوجي" والمجال الوجودي "الأنطولوجي". ومن أبرز من تبنى هذا التعريف ماري بروديك والفيلسوف الأمريكي برودي (محمد، 2001، ص. 129).

وينتصر محمد (2001) للتعريف الثالث باعتباره الأقرب للتعبير عن حقيقة وفلسفة العلم بجمعه ما بين الجانبين النقدي المنطقي والابستمولوجي الأنطولوجي للمفاهيم والنظريات العلمية. ولذلك تبنى تعريف فلسفة العلم الذي أورده رونز Runes على أنها "الدراسة النقدية المنهجية لطبيعة العلم من حيث مفاهيمه وفروضه ووضعه المعرفي" (محمد، 2001، ص. 33)

وباختصار فإن فلسفة العلم هي تلك الفلسفة التي تهتم بالبحث في طبيعة المعرفة العلمية وكيف نكتسبها. فالمعرفة العلمية غريبة نوعا ما فمع أنها تبدو مستندة بقوة على التجربة إلا أنها تبدو أيضا متجاوزة للتجربة. وهناك مثالان لإيضاح هذه الفكرة. فأولا ومن خلال ملاحظة التفاح المتساقط إلى الأرض يفترض العالم نظريات وقوانين (مثل الجاذبية والتسارع) ومن خلالها يتنبأ بأن كل التفاح يسقط إلى الأرض. ثانيا من خلال الملاحظة لحركة كرة البلياردو بعد ارتطامها بأخرى يفترض العالم بأن الأخيرة كانت السبب وراء حركة الأولى.

يظهر هذان المثالان أن العالم قد تجاوز التجربة بطريقتين. فهو أولا قد طبق النظريات والقوانين على مجموعة العناصر بكاملها (التفاح) ومن ضمنها تلك التي ستوجد في المستقبل برغم أنه لم يلاحظ إلا عينة صغيرة منها فقط. ثانيا أن العالم قد

أفترض وجود أشياء لم تكن جزءاً من الملاحظات ذاتها (السبب، الجاذبية، التسارع).. افترضها لتفسير ما لاحظته. ولذا فإن أحد الاعتبارات الرئيسية في فلسفة العلم ترتبط بكيفية حدوث تلك التجاوزات أو حتى ما إذا كانت تلك التجاوزات تحدث بالفعل.

لقد أرتبط بروز الشك في أن العلم يستطيع أصلاً اكتساب المعرفة التي تتجاوز التجربة مع طرح ديفيد هيوم لمعضلة الاستقراء في القرن الثامن عشر (Hume 1978). فالعلم يبدو مستندا على ملاحظة الاطراد والتناسق: فالتفاح يسقط إلى أسفل ، الشمس تشرق كل يوم وهكذا. ومن خلال هذه الملاحظات لعدد محدود من الحالات يمضي العلم قدماً ليستنتج بأن هذه هي الطريق التي ستسلكها الأشياء بشكل عام ويضع بالتالي القوانين والتفسيرات التي تضي المعنى على المشاهدات الجزئية. إنه اطراد الطبيعة، كما يقول برتراند رسل، إي حدوث أحداثها على وتيرة واحدة بشكل مطرد لا تغير فيه و لا تذبذب وأن ما حدث بالأمس سيحدث في المستقبل مما يعني أن كل حدث هو مثال لقانون لا يعرف الاستثناء (Russell, 1973, pp.35-36). ويطلق على مثل هذا الاستنتاج الاستقراء والذي كان و لا يزال محور التعميم العلمي (Hume, 1978).

ومع ذلك فقد لاحظ هيوم وجود مشكلة هنا كما يقول (Okasha 2001) فالاستقراء يعتمد على افتراض عن المستقبل بأنه سيكون منتظماً أو متماثلاً. وبناء عليه نستطيع أن نضع استنتاجاً عن فئة واسعة من الأشياء مثل (كل التفاح) استناداً على قاعدة أنها ستكرر نفس السلوك الذي لاحظناه في الحالات السابقة. لكن ما الذي يبرر اعتقادنا بأن الطبيعة منتظمة؟ يزعم هيوم أن هناك نموذجان ممكنان لهذا الزعم. الأول هو الزعم الاستدلالي الذي يؤكد بأنه لا بد أن تكون عبارة أن الطبيعة منتظمة صحيحة بالضرورة ، أي أن عبارة "الطبيعة غير منتظمة" مناقضة لذاتها. أما النموذج الثاني فهو "الاحتمالية" أو الزعم الاستقرائي، وهو ما يهمننا هنا، الذي يزعم بأننا نعرف أن الطبيعة منتظمة من خلال ملاحظتنا السابقة (Smith, 1949)

(p.365). إلا أن ذلك يضعنا في دوامة لان الاستقراء يستخدم لتبرير الاستقراء لانعدام وجود إي مبرر آخر (ولذا فقد استنفد الاستدلال والاستقراء كل مجال الإمكانيات) ولذلك وبرغم أن هيوم يكاد يكون فيلسوف العلم الوضعي الأول إلا أنه وصل إلى حد التأكيد على أن كل معرفة علمية إنما هي إحصائية وهو ما دفعه إلى التأكيد على أن الاستقراء ومعه معظم الممارسة العلمية يفتقر إلى قاعدة عقلانية (Okasha, 2001).

وبرغم معضلة الاستقراء هذه التي أشار إليها هيوم إلا أنه زعم أنه ليس أمامنا من خيار إلا استخدام الاستقراء لأنه جزء من تكويننا السيكولوجي. وهذا ما يضع العلم على أرضية هشة. ويبدو وكأن "المعرفة العلمية" مستندة أساساً على انطباع ذهني وعادة سيكولوجية هي "الاستقراء" خلفتها خبراتنا السابقة على عقولنا الذاتية ولا نملك لها أي تبرير عقلائي (Smith, 1949, pp. 365-368). ومنذ ذلك الحين وفلسفة العلم تحاول ترسيخ هذا الانطباع.

ويعود اهتمام المنظرين السياسيين بفلسفة العلم إلى محاولتهم إعطاء اهتمام لما تعنيه المعرفة السياسية (وخاصة ما إذا كانت السياسة علماً) وكيف يمكن التوصل إليها (المنهجية). وبشكل عام فإنهم أرادوا القول بأن المنهجية المستخدمة من قبل الباحثين السياسيين تؤدي بالفعل إلى المعرفة العلمية بالظاهرة السياسية. وبالنظر إلى أن عدداً من علماء السياسة يستخدمون البحوث الكيفية فقد كان لهم مواقف عدائية من هذه التفسيرات في فلسفة العلم التي ترى أن مثل ذلك البحث ليس علماً. ولهذا نظر هؤلاء العلماء إلى الوضعية، التي ترى أن المعرفة العلمية تكتسب فقط من خلال الملاحظة الموضوعية، والقياس والتحليل الكمي بهدف التوصل إلى تعميمات، على أنها هي السخف بعينه.

الوضعية والوضعية المنطقية

هيمنت الوضعية على الفكر الفلسفي خلال العقود الأولى من القرن العشرين وبرغم الهجوم المتواصل عليها إلا أنها لا تزال تحظى باتباع كثير إلى اليوم. ومع أن للوضعية معان عديدة مختلفة – يعود بعضها إلى مفكر القرن التاسع عشر الفرنسي أوجست كونت، الذي زعم بأن البشرية قد مرت في تاريخها بمرحلتين للتطور الفكري هما المرحلة اللاهوتية التي فسر الإنسان الأحداث فيها باسم "الإله"، والمرحلة الميتافيزيقية وفيها فسر الإنسان الأحداث من خلال عناصر وقوى خارجية لا يعلمها، بدون ذكر الله، وأنها الآن تدخل مرحلة الثالثة هي المرحلة الوضعية أو العلمية التي تتميز بالانتقال بالإنسان من الخضوع للآلهة أو ما وراء الطبيعة إلى تمجيد الكشف "العلمي" للحقيقة وفيها يفسر الإنسان الأحداث باعتبارها عناصر خاضعة لقوانين عامة يمكن إدراكها بالملاحظة(علي،1984، ص.21) ، ويرتبط البعض الآخر منها بالنظرية القانونية التي سادت في القرن العشرين – إلا أن المصطلح هنا يستخدم بمعناه الأكثر شيوعاً وحادثة، أي كمبدأ فلسفي يحاول أن يحدد موقعه كلية على معلومات وصفية يمكن ملاحظتها وقابلة للتجربة الحسية وهو بذلك يرفض الافتراض الذي لا يمكن التحقق منه تجريبياً ولا يتقبل بل (و غالباً ما يعادي) التأملات الغيبية أو المرتبطة بالقيم. وقد استعارت الفلسفة الوضعية مبدأ الحتمية من الفيزياء الكلاسيكية التي كانت تؤكد على أن المادة هي الحقيقة الكونية المطلقة وتتصور الكون كآلة ضخمة تحكمه قوانين آلية صارمة تتسم بالحتمية. انطلاقاً من هذا المبدأ ينظر التوجه الوضعي للعلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة على أنها امتداد للعلوم الطبيعية خصوصاً في مسألتها النظرية والمنهج (Layder, 1993, pp.19-20) ، وأن تلك الحتمية تسري على الإنسان سلوكاً وقيماً مشككة في إرادته الحرة. حيث قرر أوجست كومت أننا ما دمنا نفكر بشكل وضعي (حسي تجريبي) في مادة علم الفلك أو الفيزياء، فإنه لم يعد بمقدورنا أن نفكر بطريقة مغايرة في مادة السياسة أو الدين. فالمنهج الوضعي الذي نجح في علوم الطبيعة

الوضعية يجب أن يمتد إلى كل أبعاد التفكير ومنها العلوم الاجتماعية والإنسانية (ايكن، 1981، ص.143).

ويعود هذا الاهتمام بالمنهج الوضعي إلى أن اهتمام العلماء والفلاسفة خلال الثورة العلمية منذ أواخر العصور الوسطى قد تركز على المنهج المستخدم في تطور العلوم الطبيعية وخاصة الفيزياء والفلك وأصبح واضحا آنذاك أن العلم يحتاج إلى طريقة نسقية محددة بوضوح لبلوغ المعرفة بعيدا عن الجهل والخرافة والسلطة (الكنيسة بوجه خاص) تقوم على تطوير التعميمات والفروض في ضوء ملاحظات متكررة وتجارب دقيقة (رزنيك، 2005، ص. 82). ومن ثم يصبح هدف المعرفة هو ببساطة وصف الظاهرة التي نلاحظها، كما ينبغي أن يقتصر العلم على ما يمكننا ملاحظته وقياسه. ولذا تفترض الوضعية عالما موضوعيا تستطيع المناهج العلمية ملاحظته فالكون في نظر الوضعيين حتمي إي أنه يعمل بواسطة قوانين السببية التي يمكننا اكتشافها إذا طبقنا المنهج العلمي التجريبي. والوضعية، بشكل عام، تعني الرفض للميتافيزيقيا وفي هذا السياق يؤكد هنري أيكن (1971) أن كومت يستعمل تجريبيته الوضعية بوضوح وصرامة كأداة أيديولوجية لهدم اغاليط التفكير الديني غير العلمي جميعها وانه كفيلسوف كان يهدف إلى غرس عقلية لا تفكر باصطلاحات غير علمية وترفض قضايا اللاهوت التقليدي والميتافيزيقي على أنها بكل بساطة غير علمية (ايكن، 1981). أما دوركايم فقد جسد مفاهيم الوضعية وعمل على صياغتها علميا ومنهجيا لتكون مقياسا لكل معرفة اجتماعية صحيحة كما ورد في كتابه "قواعد المنهج في علم الاجتماع" الذي يقوم على المسلمات التالية:

1- التأكيد على وحدة الطبيعة.

2- الزعم بواقعية الظواهر الاجتماعية أي أنها جزء من العالم الموضوعي.

3- خضوع هذه الظواهر لقوانين ومبادئ خاصة هي قوانين طبيعية ومن ثم تخضع للبحث العلمي(محمد، 1986، ص. 188).

ولذلك يعتبر دوركايم الظواهر الاجتماعية أشياء مستقلة عن ذواتنا ويجب أن تدرس على أنها كذلك. ولكن بالنظر إلى أن الظواهر الاجتماعية ليست أشياء جامدة بقدر ما هي أفعال صادرة عن إرادة حرة واعية فقد اضطر دوركايم أن يشرح بإسهاب معنى "الشيئية" عندما زعم انه لا يقول في الواقع بأن الظواهر الاجتماعية أشياء مادية وإنما هي جديرة بأن توصف على أنها كالظواهر الطبيعية تماماً، وبناء عليه فيجب أن نتحرر من كل فكرة سابقة حول هذه الظواهر وأن نتوصل إلى معرفتها من خارجها عن طريق الملاحظة والمشاهدة وليس من داخلها عن طريق التأمل والاستبطان. ويرغم أن مقولة "التحرر من كل فكرة سابقة" التي تلخص الموقف الايديولوجي للوضعية ليست خطأ في أساسها إلا أنها مع الفلسفة الوضعية تفقد دلالاتها المعرفية لتكتسب دلالات عقائدية. فالتحرر من الأفكار السابقة هنا معناه سد الطريق أمام أي تفكير ديني في فهم الظواهر الطبيعية واعتبار كل معرفة اجتماعية لا تستند على الحس وحده خارجة عن دائرة العلم(أمزيان، 1992، ص. 56).

باختصار، فإن الوضعية تزعم أنه بدون التحقق التجريبي تصبح العبارات مجرد سلسلة من الكلمات لا فائدة ترجى منها. وأن مثل تلك الجمل لا توفر أية معلومات عن العالم ومن ثم لا يمكن تصنيفها لا على أنها صواباً ولا خطأ بل إن بعض الوضعيين قد وصل به الأمر إلى وصف تلك العبارات بأنها لا تعني شيئاً.

وقد تم تبني تلك الأفكار بشكل أكثر تنظيماً في بدايات القرن العشرين من قبل مجموعة من العلماء والفلاسفة في النمسا عرفت "بدائرة أو حلقة فيينا" وأطلق على الفلسفة التي اعتنقوها "الوضعية المنطقية" التي بنيت، كما يقول ابراهيم رجب ، في مقاله القيم، (2002) على "التوجهات المتطرفة لهيوم والتوجهات الوضعية

لكونت إضافة لفلسفة العلم عند إيرنست ماك" (رجب، 2002، ص. 675). وتستند الفكرة الأساسية لهذه الفلسفة على مبدأ التحقق verification الذي يمكن بواسطته كما يزعمون تصنيف العبارات إلى عبارات ذات معنى وعبارات لا معنى لها. ويعد شليك Schlick أول من صاغ مبدأ التحقق في إطار دائرة فيينا بتأكيده على أنه يمكن التحقق من صحة أو زيف قضية ما عن طريق إحالتها للخبرة مباشرة وفي هذا السياق يزعم "أنه لكي نفهم قضية ما ينبغي أن يكون باستطاعتنا الإشارة بدقة إلى الحالات الفردية التي تجعل القضية صحيحة وكذلك الحالات التي تجعلها خاطئة. وهذه الحالات هي وقائع الخبرة، فالخبرة بنظره هي التي تقرر صحة القضايا أو زيفها" (Ashby, 1964, p.498).

وفي تقديمها لمبدأ التحقق تميز الوضعية المنطقية بين نموذجين من العبارات. الأولى هي العبارات التحليلية التي لا تحمل أي حقائق تجريبية وهذه تكون صحيحة أو خاطئة ببساطة من خلال تأثير تعريفات المصطلحات التي تحتويها، فنحن نعرف مثلا أن العبارة التحليلية "كل العزاب غير متزوجين" هي عبارة صحيحة. أما الثانية فهي العبارات المركبة synthetic وهي التي نستطيع الحكم عليها بالصحة أو الخطأ من خلال ملاحظتنا للعالم. ومن الأمثلة على تلك العبارات "إن الجو حار في الخارج" (Fuller, 1969).

ويؤكد مبدأ التحقق على أن العبارة المركبة تكون ذات معنى فقط إذا استطعنا التحقق من الافتراض الذي تقوم عليه، أي إذا عرفنا ما هي الملاحظات التي ستقودنا إلى قبول الافتراض عندما يكون صحيحا أو رفضه عندما يكون خطأ (Ayer, 1990, p.16). ومن ثم فإن كل العبارات هي إما تحليلية (ولذا تفتقد المحتوى التجريبي) وأما لا معنى لها. ولذا فإن عبارة الله موجود لا تعني شيئا بالنسبة للوضعية المنطقية لأنها عبارة غير تحليلية كما أنه ليس هناك ملاحظات يمكن من خلالها التأكد من صحتها. وقد مكن هذا المبدأ البسيط "الوضعية المنطقية"

من استبعاد كم كبير من الكتابات وخاصة الميتافيزيقية (Ashby, 1964, p.501) التي اتهمتها بمحاصرة الفلسفة لزمن طويل.

ويقصد بالتحقق التجريبي في الذهن الوضعي الاستقراء. فالعلم كما يزعم الوضعيون كان تطبيقاً صارماً لمبدأ الاستقراء الذي ييسر وفقاً لعدة خطوات معروفة جيداً. فهناك أولاً الملاحظة حيث يلاحظ الباحث حقيقة معطاة مشاهدة وإذا كان محظوظاً وموهوباً ومطلعاً فإن نمطا من الانتظام سيبدأ في الظهور من بين العدد الضخم من العمليات والنتائج. وهذه الاطراد أو التناسق يصاغ عندئذ كفرضية. وهنا فإن العالم يفترض علاقة ثابتة وهامة بين أ ، ب والتي ستبقى ثابتة في كل الحالات المشابهة.

وتعتبر الخطوة التالية حاسمة، حيث يتم جمع البيانات من عدد مختلف من الحالات ويتم اختبار الفرضية المرشحة ضد هذا البرهان التجريبي المتراكم. وعندما تصبح التحقيقات التجريبية عديدة ومتنوعة بدرجة كافية فإن العالم يميل إلى القول بأن الفرضية قد تم التأكد من صحتها تجريبياً. وبرغم أنه من المستحيل بداية تحديد العدد اللازم من الحالات المثبتة للتحقق من صحة الفرضية، إلا أنه يمكن القول بأنه عند نقطة معقولة يكون وزن البرهان المتراكم مبرراً لقولنا بأن الانتظام الملاحظ في الحالات المدروسة سيبقى قائماً في الحالات التي لم ندرسها بعد. وعندما يتم إضافة عدد آخر من الإثباتات التجريبية عبر الزمن فإن الفرضيات ترتقي إلى ما يتجاوز حالتها الافتراضية المبدئية لتصبح قوانين راسخة. ولذا فإن هدف المحاولة العلمية، طبقاً لوجهة النظر هذه، هو الإضافة إلى مخزون القوانين لإثراء المعرفة المؤكدة.

وفي هذا الشكل من منطق العلم فإن الفرضية يتم استنتاجها ابتداءً وإثباتها انتهاءً من خلال الملاحظة. ففي المرحلة الأولية نضع افتراضاً من أنماط ثابتة نراها بين عدد من التفاصيل المحددة المشاهدة. أما في المرحلة النهائية فإننا ننتهي إلى

الاستنتاج انطلاقاً من عدد من الحالات المختلفة التي نلاحظ فيها الفرضية على أرض الواقع. أي أن العلم يبدأ وينتهي بملاحظة دقيقة وفائقة. ولأن الملاحظة توفر لنا معرفة مؤكدة بالواقع ويمكن تجريبيها فإن ثقتنا في نتائج العلم تكون مشروعة جداً.

ونظراً لأن العبارات العلمية يمكن التحقق منها تجريبياً فهي نموذج للعبارات لأنها تشير مباشرة للظاهرة الملاحظة ويمكن إثباتها بالتجربة الحسية، بل إن ذلك هو المعنى الحقيقي لمصطلح "التجربة" أي إخضاع فرضية ما للتثبت من خلال التجربة الحسية. وبرغم أن الوضعيين لم يحرصوا بدقة العبارات المقبولة في تلك التي يمكن إثباتها بشكل مباشر في الحال بنفس هذه الطريقة إلا أنهم يؤكدون بكل وضوح أن معظم عبارات الفلسفة هي مجرد كلمات جوفاء لا فائدة منها.

ومع ذلك فإن هناك إخراجاً مباشراً للوضعية المنطقية حيث يبدو أن مبدأ التحقق يحكم على النظريات العلمية على أنها هباء أيضاً. وذلك لأن النظريات العلمية تأخذ في الغالب شكل العبارات العامة أو الكلية التي لا يمكن إطلاقاً التحقق منها لأنه لا يمكننا أبداً ملاحظة كل أعضاء المجموعة التي نقوم بدراستها لتعميم النتائج عليها. ومن الطرق التي لجأت إليها الوضعية المنطقية لمعالجة هذه المشكلة كانت تبني وجهة نظر "نفعية" ترى أنه لا ينبغي النظر إلى النظريات على أنها "صحيحة" أو "خاطئة" وإنما ينبغي النظر إليها على أنها مفيدة أو غير مفيدة في مجال التنبؤ والتفسير للظاهرة الملاحظة (Schlick 1979). وفي هذا السياق يقول ستيفن هوكينغ: "بالنسبة لي كوضعي فإن سؤال هل هناك في الحقيقة وجود لأبعاد أخرى؟ لا يعني شيئاً. وكل ما يستطيع الفرد أن يسأله هو "هل توفر النماذج الرياضية ذات الأبعاد الإضافية تفسيراً جيداً للكون؟" (Hawking, 2001, p. 20)

ويمكن استخدام زعم ذرائعي مشابه لمعالجة مشكلة الاستقراء. حيث يمكن الزعم بأنه لا يمكن في العلم الانتقال من معرفة حقائق ملاحظة خاصة إلى معرفة عامة أو كلية وإنما يمكن الانتقال من معرفة حقائق ملاحظة جزئية إلى بناء آليات نظرية تستخدم مصطلحات عامة. ومع أن هذه الآليات لا تمنحنا المعرفة إلا أن ما يهم هنا هو ببساطة هل هي مفيدة أم لا.

ومع أن الوضعية المنطقية كانت ذات تأثير هائل لكنها كانت أيضا ذات عيوب عميقة أوضحها بجلاء أحد أبرز مناصري النظرية عندما قال " أعتقد أن أكثر تلك العيوب أهمية يتمثل في أن كلها تقريبا لم يكن صحيحا" (Magee, 1978, p.131). وتلطيف الموقف لجأ أنصار هذا التوجه في الثلث الأخير من القرن العشرين إلى استبعاد مصطلح الوضعية واستبداله بمصطلح الامبريقية المنطقية نظرا للارتباط الشديد للوضعية بفكر أوجست كومت من جهة وبموقف ارنست ماك المتطرف في تأكيده على الحقائق الحسية الملاحظة من جهة وإصراره على ضرورة تطهير العلم من الميتافيزيقيا من جهة أخرى مما حدا به إلى إنكار فرض وجود "الذرة" لأنه لم يكن ممكنا في ذلك الوقت مشاهدتها بالحواس. وتقوم الامبريقية المنطقية التي أصبحت تمثل بنظر البعض النموذج "المهيمن" في فلسفة العلم اليوم على الأسس التالية:

1- كل كلام ذي معنى يتكون إما من:

أ- عبارات صورية تنتمي إلى المنطق أو الرياضيات.

ب- قضايا تشير إلى حقائق علمية واقعية.

2- أي قضايا تزعم أنها تشير إلى "حقائق" يكون لها معنى فقط إذا

كان بالإمكان بيان الطريقة التي يمكن اتباعها للتحقق من صدقها

بالرجوع إلى الواقع المحسوس.

3- أي قضايا تتصل بما وراء الوجود و لا تقع في نطاق الفئتين
السابقتين لا معنى لها Meaningless.

4- جميع العبارات المتصلة بالقيم الأخلاقية أو الجمالية أو الدينية لا
يمكن التحقق من صدقها عمليا وهي بهذا لا معنى لها أيضا
(رجب 2002: 676).

وقد احتفظ هذا الفهم للعلم بتأثير قوي على خيال العامة وكان تأثيره من القوة
بمكان بحيث أن كثيراً من القراء سيسألون أنفسهم إذا ما كان هناك أي أناس عقلاء
سيفكرون مجرد التفكير في إثارة الشك حول دقة هذا التصور للعلم.

التوجه الوضعي في علم السياسة

يمكن للمتابع لتاريخ تطور علم السياسة في القرن العشرين أن يكتشف أن
هذا الفهم لمنطق العلم كان قريباً من قلوب كثير من قادة التوجه السلوكي في علم
السياسة. وبرغم أن العلاقة بين السلوكية من جهة والوضعية والوضعية المنطقية
من جهة أخرى لم تكن علاقة بسيطة مما يجعل الربط بدقة بين الجانبين ليس أمراً
سهلاً دائماً لكن يمكن القول عموماً بأن السلوكية تميل إلى تفضيل النظرة الوضعية
الامبريقية للعلم كما يبدو واضحاً من قائمة العناصر التي قدمها ديفيد ايستن (1967)
(للتعريف بالسلوكية والتي تشمل:

1- الانتظامية. حيث هناك تماثل يمكن اكتشافه في السلوك السياسي. ويمكن
التعبير عن هذه الانتظامية من خلال تعميمات أو نظريات ذات قيمة تفسيرية
وتنبؤية.

2- التحقق أو التأكد. فلا بد أن تكون صدقية تلك التعميمات قابلة للاختبار.

3- طرائق البحث. لا يمكن التسليم تماما بوسائل جمع وتفسير المعلومات إذ أنها لا تخلو من مشاكل وتحتاج إلى فحصها بدقة وتنقيتها حتى يمكننا إيجاد وسائل صارمة لملاحظة وتسجيل وتحليل السلوك.

4- القياس الكمي. تتطلب الدقة في تسجيل البيانات وإعلان النتائج قياسا وتقديرا كميا، وليس القياس من أجل القياس وإنما فقط القياس عندما يكون ممكنا وذا صلة ومعنى على ضوء الأهداف الأخرى.

5- القيم. يتضمن التقويم الأخلاقي والتفسير التجريبي نوعين مختلفين من الافتراضات ولذا ينبغي التمييز بينهما في التحليل من أجل الوضوح. ومع ذلك ليس محظورا على دارس السلوك السياسي التأكيد على افتراضات إي منهما منعزلة أو مجتمعة طالما يمكنه تمييز كل منهما عن الآخر.

6- الإتساق والتراتبية. ينبغي أن يكون البحث متناسقا أي أنه يجب أن تبدو النظرية والبحث كأجزاء مترابطة لكيان معرفي متماسك ومنتظم. فالبحث الذي لا يسترشد بنظرية يمكن أن يكون تافها والنظرية التي لا تدعمها معلومات قد تكون تافهة كذلك.

7- العلم الصرف أو البحث. أن تطبيق المعرفة يمثل جزءا من الفهم النظري بنفس القدر الذي نجده في المؤسسة العلمية. إلا أن فهم وتفسير السلوك السياسي منطقيا يسبق ويقدم الأسس لجهود توظيف المعرفة السياسية لحل المشاكل العملية الملحة في المجتمع.

8- التكامل. نظرا لأن العلوم الاجتماعية تتعامل مع الحالة الإنسانية بكاملها فإن تجاهل البحث السياسي لنتائج الحقل المعرفية الأخرى يمكن أن يضعف مصداقيته ويقوض تعميم نتائجه. ولذا فإن الاعتراف بهذه العلاقة المتداخلة سيسهم في إعادة علم السياسة إلى مكانته في القرون الماضية ويعيده إلى الواجهة الأمامية للعلوم الاجتماعية (Easton, 1967).

وتشير أدبيات الحقل إلى هناك عدد من علماء السياسة البارزين ممن تبنوا التوجه السلوكي المتأثر بالفلسفة الوضعية والوضعية المنطقية ومنهم على سبيل المثال لا الحصر كل من روبرت دال وجبرائيل الموند وديفيد ايستن ومارتن ليبست قد تبنوا شكلا من أشكال مبدأ التيقن والإثبات من خلال الملاحظة المباشرة والفعل السياسي الملاحظ.

فقد وصف روبرت دال (1961) مصطلح الاقتراب السلوكي على انه يمثل ردة فعل لإخفاقات علم السياسة التقليدي وخاصة الاقترابات التاريخية والفلسفية والوصفية المؤسسية من جهة والإيمان بأن هناك منهجيات أخرى موجودة أو يمكن تطويرها يمكن أن تسهم في تزويد علم السياسة بافتراضات ونظريات امبريقية ذات طبيعة نسقية تختبر من خلال ملاحظات أكثر مباشرة وذات تحكم أكثر صرامة للأحداث السياسية. واعتقد دال أن حركة الاحتجاج تلك قد نجحت في تقريب الدراسات السياسية وربطها بعلاقات أوثق مع النظريات والمنهجيات والنتائج المطبقة في العلوم الاجتماعية والسلوكية الحديثة خصوصا علم النفس وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد. لكنها مع ذلك قد تسببت في تفتيت علم السياسة إلى خمسة أجزاء تبحث عن وحدة هي علم السياسة الأمبريقي ومعايير التقييم والتاريخ والنظرية العامة والتأملات.

ويرى دال أن التوجه السلوكي يمثل محاولة لجعل العنصر الأمبريقي من علم السياسة أكثر علمية، أي أنه يهدف إلى التعبير عن ظاهرة الحكومة بمعايير السلوك الإنساني الملاحظ. إنه باختصار يدعو إلى مزيد من الاهتمام بالأناقة المنهجية، وبمشاكل الملاحظة والتحقق، وبإيجاد تعريف إجرائي للمفاهيم السياسية، وبالتكميم والاختبار، وبالتخلص من المتغيرات المتدخلة غير المفيدة، وبمصادر المعلومات والافتراضات وفي نظريات العلوم الاجتماعية الأخرى بحثا عن تفسيرات لبعض الجوانب المهمة في السياسة تكون أكثر تيقنا وأقل احتمالا

للاعتراضات المنهجية مما يجعلها أكثر فائدة في معالجة المشاكل الأبدية للحياة السياسية من التفسيرات التي تريد استبدالها (Dahl, 1961).

كما حاول أنصار التوجه السلوكي في علم السياسة تجنب الأحكام القيمية اعتقاداً منهم أنهم يستطيعون بذلك تحقيق الموضوعية والاقتراب من حقيقة الواقع. فمن خلال الوصف الحقيقي لما هو قائم أمل أولئك في بناء قاعدة للحقل يمكن أن تؤدي إلي معرفة صحيحة. وقد وصف أرنولد بريخ هذا التوجه في مجال النظرية السياسية على أنه "الابتعاد عن الدوغمائية- الدوغمائية الدينية وايضا دوغمائية التقليد القومي أو المعتقد الشخصي- والاتجاه نحو الحقيقة" (Brech, 1959, p.5).

كارل بوبر ونقد الفلسفة الوضعية

إذا كانت فلسفة العلم التي حبزها التوجه السلوكي في علم السياسة طويلاً (وتم تقبلها في العقل العام) بشكل واسع هي الفلسفة الوضعية فإن فلاسفة العلم، وبشكل يدعو للاستغراب قد نأوا بأنفسهم عن هذه النظرة. وأصبحت النظرة إلى العلم التي دافع عنها السلوكيون وبشكل متزايد تمثل مفارقة تاريخية فلسفية "غير ذات صلة بالفلسفة". وبرغم أهمية الانتقادات الأخرى الموجهة للتوجه الوضعي في فلسفة العلم إلا أنه لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي تركته كتابات كارل بوبر النقدية الراضة للفلسفة الوضعية على فلسفة العلم بتحريرها من هيمنة الوضعية ذات النظرة التجريبية المتطرفة. لقد ظهر أول نقد يوجهه كارل بوبر للوضعية في كتابه "منطق الكشف العلمي The Logic of Scientific Discovery الذي صدر أولاً في ألمانيا 1934). وقد كان الهدف الرئيس لبوبر في ذلك الكتاب أن يوضح أن الاستقراء، والتحقق في الوضعية يمثلان وهماً مضللاً. فكلاهما غير ممكنان فضلاً عن أن يكونا مقنعين إطلاقاً. وبدلاً منهما اقترح بوبر شكلاً استدلالياً مستنداً على

التفنيذ للممارسة العلمية أسهم بشكل كبير جذب الانتباه بعيداً عن الفلسفة الوضعية (Popper, 1959).

وقد أوضح بوبر في كتابه ذلك أن الاستقراء قد فشل لأن ثقته بأن المستقبل سيكون مثل الماضي ليس إلا "اعتقاداً" لا يمكن إثباته وبدون قواعد راسخة. فعندما نختبر فرضية تجريبياً يكون هدفنا الأساسي التنبؤ بالحالات التي لم نختبرها بعد انطلاقاً من الحالات التي سبق أن اختبرناها. أي أننا نتمنى التوصل من خلال الحالات التي أصبح لدينا بها معرفة، إلى قاعدة عامة تنطبق على تلك الحالات التي لم نختبرها بعد. وهذا يعتبر هاماً للغاية لأنه يستحيل بطبيعة الأشياء أن ندرس كل الحالات التي يقال بأنها تسير وفق نمط محدد. فكون هناك انتظاماً معيناً حدث في 100 أو 1000 حالة من الحالات التي درسناها بالفعل يجعل زعمنا بأن ذلك النمط سيستمر في الحالة 101، أو 1001 التي لم ندرسها بعد مبرراً.

لكن بوبر يتساءل عن مصدر هذه الثقة؟ ما الذي يرغب الحالات المستقبلية أن تتبع نمط تلك الحالات التي درسناها بالفعل وأصبح لدينا دراية بها؟ ألا يمكن أن يكون مصدر ثقتنا فقط هو أننا في الماضي لم نصدم في توقعاتنا. بمعنى آخر، أن السبب في إيماننا بأن التجارب التي لم تجر بعد ستتبع تلك التي أجريت بالفعل هو أن ذلك الأمر كان يحدث دائماً في الماضي. لكن ألا يعتبر هذا براعة في الخداع كما يقول بوبر؟ فنحن نريد أن نثبت أن الحالات المستقبلية سوف تستمر في إتباع الحالات الماضية وكيف نفعل ذلك؟ فقط من خلال قولنا بأنها كانت تفعل ذلك دائماً في الماضي؟ ولكن أليس هذا ما كنا نحاول تماماً أن نقدمه أي أن الحالات المستقبلية ستستمر في إتباعها الحالات الماضية؟ السنا نفترض فقط ما كنا نحاول إثباته؟ ولذا فإن الاستقراء هو اعتقاد عديم الجدوى أنه يعتمد على نفسه فقط لإثبات صحته وصدقه.

إن التحقق التجريبي من فرضية ما مرات عديدة يجعلها أكثر احتمالاً لأن تكون حقيقة بالفعل كما يؤكد بوبر؟ وفي هذا السياق يشير إلى أنه "مهما كان عدد المرات التي لاحظنا فيها أوزا ابيض اللون فإن هذا لا يبرر الاستنتاج بأن كل طيور الأوز بيضاء اللون" (Popper, 1959, p.27).

وتاريخياً فإن شيئاً مشابهاً تماماً قد حدث بالفعل، فليس هناك سلسلة من الفرضيات حظيت باختبارات واسعة وتقبلت على نطاق عالمي مما حظيت به قوانين نيوتن إلا أن هذا الأمر لم يمنع التعديلات الكبيرة التي أدخلت عليها بواسطة فيزياء انيشتاين. وبالتالي فإن كل آلاف الإثباتات مثلها في ذلك مثل لون طيور الأوز لم تعد مجدية إطلاقاً. فعندما تظهر حالات عدم الإثبات "الدحض" فإن كل الإثباتات الماضية تبدو، وفقاً لبوبر، وكأنها خداع ذاتي. وإذا كان هذا حقاً فيما يتعلق بالقوانين العلمية التي كانت تحظى بأوسع إثبات وصدق فما هي الثقة المتوقعة التي يمكن أن تكون للفرضيات المتنوعة والمتعددة التي تغمر مجال العلوم الاجتماعية وعلم السياسة بشكل خاص.

فكارثة الاستقراء كما يؤكد بوبر تبدأ قبل وقت طويل من المشاكل التي تبرز نتائجها. لقد اقترفت خطأها الشنيع الأول في البدايات الأولى لنظرتها للكشف العلمي. وسيتم تذكر أنه في التوجه الاستقرائي يصبح العالم مهتماً بالأنماط المنتظمة الحدوث من خلال ملاحظات دقيقة وحذرة للواقع. ويستمتع بوبر بتحطيم هذا التصور من خلال توجيهه إلى الحضور الذين ملأوا قاعة المحاضرة والطلب منهم بشكل مثير بأن "يلاحظوا". وكان الغموض هو إجابتهم المتوقعة. حيث نظر كل منهم للآخر بارتباك دون أن يعرف ماذا كان يريد منهم المحاضر ملاحظته. وهنا يعلن بوبر بنشوة الانتصار أنهم قد تعلموا الدرس الأول في منطق الكشف العلمي، أي الإدراك بأنه لا يمكن أن يكون هناك ملاحظة حتى يكون هناك أولاً مشكلة توجهنا إلى ما ينبغي البحث عنه. فالملاحظة تتم إذن ضمن إطار مجال فكري محدد للخطاب وليست مجرد تقرير عن الأشياء التي نراها (بوبر، 2003، ص. 126).

ويختم بوبر بالقول، تخيل حماقة الفرد الذي قضى عمره "ملاحظاً" ومراكماً ملاحظات هائلة عن كل ما شاهده. هل لدى هذا، يتساءل بوبر بمكر، أي فائدة للعلم أم أنها في الحقيقة مجرد تراكم لهامشية عشوائية (Popper, 1959).

والقول بأن الملاحظة هي دائماً قرآنية ليس دقيقاً فإذا افترضنا إطاراً محدداً للكشف العلمي لجعل الملاحظة معقولة فإنه لا بد أن يكون صحيحاً أن ملاحظتنا قد تم التوصل إليها من خلال ما نعرفه وما نتوقعه، أي أن المعرفة التي نكتسبها تعتمد على المعرفة التي لدينا بالفعل، ولن يكون هناك ملاحظة للواقع كما هو بالفعل، أي كشيء بدائي، غير مفسر، ومعطى ومفروغ منه. وهذا الأمر جعل النظرة الوضعية للواقع على أنه ببساطة "ملاحظ" موضع شك كبير. فضلاً عن ذلك أصبح من الواضح أن استناد المزاعم العلمية على موضوعية الباحث هي فرضية خاطئة، فلكي ندرك الواقع لا بد أن نفلتر ذلك الواقع بواسطة مقاييس وفئات نضيفها نحن الملاحظون إلى الملاحظة. هذه المقاييس ترتب ما نراه، بالتركيز على عناصر معينة وإغفال أخرى. إنها تبسط الواقع وتجعله قابلاً للتحكم وذا معنى (بوبر، 2003، ص ص 113-117). وبدون هذه المقاييس المرتبة والتوقعات فإن كل شيء سيكون غامضاً، فاقداً للشكل والجوهر وربما كان الأطفال الرضع هم الذين يدركون الواقع بهذه الطريقة !!.

ولكن إذا كان الواقع الذي نشاهده هو الواقع الذي يرشدنا إليه إطار المشكلة المحدد فإن مصدر افتراضنا يصبح معضلة خطيرة، فلا يمكن، وفقاً لتصور بوبر، أن نشق من الملاحظات خالصاً وبسيطاً لأن الواقع هنا يتوصل إليه من خلال تصوراتنا المسبقة عنه. لذلك يرد بوبر بافتراض ثوري، بأن افتراضاتنا لا تصاغ من ملاحظتنا إطلاقاً، أنها، كما يقول، ليست إلا "مجرد تخمينات" واضحة تفتقر إلى القواعد التجريبية.

إذا لم تكن مثل تلك الأفكار المبدعة من الملاحظة، فمن أين أذن تأتي مثل تلك الأفكار المبدعة؟ يجيب بوبر، إنها تأتي من أعماق خيالنا المبدع. حيث نعتبر المشكلة لغزاً فكرياً ومرة أخرى نفترض، ومن خلال الحظ والذكاء والخيال، حلاً يقنع عقولنا دون أن نعرف ما إذا كان يرضي الواقع. إننا نفترض حلولاً تبدو معقولة وتستهوينا ذكاءنا التخيلي لكنها في البداية تفتقر إلى أي إثبات في الحقيقة الملاحظة. فالافتراض إذن يحدث بأن العلماء يلقون بشباكهم، كما يفعل الصياد، في محاولة لاقتناص بعض أجزاء الحقيقة أو الواقع. وهذا الحدس يسبق العملية التجريبية – خلافاً لوجهة النظر الوضعية- ويبدأ إجراءات الاختبار التي تكون هدفها هو الفصل بين الصواب والخطأ (بوبر، 2003، ص ص: 121، 126-135).

فيوبر يتحدث عن علماء يقفزون قبل أن ينظروا وأن أدواتهم الوحيدة في هذه المحاولة المحفوفة بالمخاطر هو ما يتوفر لديهم من معرفة والشعور الحدسي المبهم. والطريقة العلمية، وفقاً لهذه النظرة، هي إلهام أكثر منها ملاحظة. فالعلماء ليس لديهم أي اختيار إلا المضي مغمضي العيون في هذا الطريق كما أصر على ذلك بوبر مراراً لأنه ليس هناك شيء يمكنهم ملاحظته ويكون مفيداً في افتراض حل للمشكلة التي يواجهونها.

وبعد أن تصاغ الفرضية كيف يمكننا اختبارها أو فحصها؟ إذا كان بوبر محقاً وكانت منهجية التأكد الاستقرائي غير مجدية فماذا يمكننا فعله لاختبار حدسنا؟ بمعنى آخر ما هي المنهجية التي يمكن أن تزودنا بالثقة في أن حدسنا فعلاً صحيح، ويجيب بوبر بجلاء وبدون لبس.... لا شيء. لا يمكننا إطلاقاً أن نكون متأكدين بأن افتراضاتنا صحيحة لأنه مهما تراكمت الإثباتات فإنها دائماً عرضة لأن تنقض بتجارب في المستقبل. وهنا يؤكد بوبر:

إننا لا نعرف: وأن باستطاعتنا أن نخمن فقط. كما أن تخميناتنا متأثرة بالاعتقاد اللا علمي والميتافيزيقي (برغم أنه يمكن تفسيره بيولوجياً) في القوانين وفي الانتظامية التي نستطيع اكتشافها. وكما فعل بيكون يمكننا وصف علمنا المعاصر – منهج التفكير

الاستنتاجي الذي يستخدم الآن لدراسة الطبيعة- بأنه عبارة عن حدوس، طائشة، ومبتسرة، ومتحيزة. " (Popper, 1959, p. 278. see also p.252).

وبشكل عرضي فإن كل ما نستطيع حقاً أن نعرفه هو أن افتراضاتنا هي عرضة للخطأ. ولذا فإننا سنكون متأكدين من الخطأ. ولذلك ففي دحضنا لافتراض معين فإننا نؤسس على الأقل لنقطة مرجعية ثابتة وغير قابلة للشك. وعليه فإن معرفة خطأ افتراض ما يمثل جزءاً ثميناً جداً من المعرفة حيث يوفر نقطة ثابتة يمكننا من خلالها توجيه بحثنا. إنه بمثابة منارة على خريطة جهلنا تمكننا من الإبحار في طريقنا غير المؤكد.

إذن فليس غريباً بالنسبة لبوبر أن يكون دحض افتراض ما هو سبب للفرح والاحتفاء. وبعكس الحكمة التقليدية التي تحذر من الافتراضات الخاطئة فإن بوبر يفهم الدحض على أنه اختراق، وهو الشكل الوحيد الذي يمكن لمعرفتنا أن تنمو من خلاله. فكل العلم يوجه إلى اللحظة عندما تمنحنا الحقيقة، من خلال دحض حاسم، إشارة واضحة بالأخطاء التي وقعنا فيها.

هذه النوعية من الدحضية Falsification هي أساس احتفاء بوبر "بخط التميز" فالعلم يمكن تميزه عن اللا علم من التخيلات الإنسانية، الموضوعة، المعتقدات، والإيديولوجيات من خلال القابلية للفحص - والأكثر أهمية - من خلال القابلية للدحض. أما ما يقع فوق خط التميز ويطلق عليه علم فهو ليس بالضرورة صحيحاً بل يحتمل على الأقل أن يرى غير صحيح، أما ما يقع أسفل خط التميز فهو ليس بالضرورة خطأ، لكنه بالنظر إلى أنه لا يسمح لنفسه أن يكون قابلاً للدحض لأنه قد صيغ بطريقة تحبط محاولات الدحض فإنه فقد حكم عليه بالإهمال (Popper, 1989a).

وقد أفرد بوبر الماركسيين وأصحاب التحليل النفسي بنقده اللاذع، في هذا المجال. حيث رأى أنهم يقدمون درساً عملياً في العلم الفاشل. وكلاهما يبرزان

بوضوح صارخ أخطار التأكد فضلاً عن أهمية القابلية للدحض. فالماركسيون المتزمتون كما يزعم بوبر لا يستطيعون قراءة الجريدة اليومية دون أن يكتشفوا تأكيدات لمعتقداتهم في كل صفحة تماماً كما يجد أصحاب التحليل النفسي وبشكل مذهل أن كل حالة يعالجونها تؤكد فقط وبشكل قوي وجهات نظرهم عن الطبيعة الإنسانية(بوبر، 2003، ص:81)، (Popper, 1989a, p.38).

أن أهمية تحدي بوبر للوضعية (ومن ثم للسلوكية) تكمن في الشك الذي وجهه نقده للتجريبية الساذجة كمنهج للبحث. فإذا كانت طريقتنا في دراسة الظواهر الاجتماعية تمر بالضرورة عبر الأفكار والتوقعات التي نجلبها للملاحظة، وإذا لم يكن هناك نظرية محايدة لوصف الواقع فإنه يصبح من الصعب الحديث عن إدراك بسيط، متأثر، ومباشر للحقائق الخارجية. وإلى حد معين، على الأقل، فإن الحقائق ليست معطاة ولكنها مدركة أي أنها تدرك بإبداع من خلال الفئات والأطر التي تُوَطر ملاحظتنا. ولم يسلم من هجوم بوبر حتى أسطورة العالم الموضوعي التي يعنّز بها السلوكيون في علم السياسة كثيراً، فالعلماء، مثلهم في ذلك مثل بقية البشر، عرضه لأن يطبخوا البرهان ليناسب احتياجاتهم. وإذا لم يستطع الاستقراء توقع الأحداث المستقبلية وعندما تكون أكثر اعتقاداً أماناً دائماً مبدئية وهشة فماذا بقي للتعميمات الأمبريقية التي يطمح إليها السلوكيون. ولذلك فإذا كان كل ما نعرفه هو أننا مخطئون فإن هذا لا يبشر بخير فيما يتعلق بالإجماع الوضعي/ السلوكي.

وهذا ما دفع لاري سبنس (Larry Spence 1978) إلى الزعم بأن العلوم الاجتماعية في حالات عدة لا تختلف عن الخرافة إلا قليلاً، فهي مغلقة، مزاجية في انتقائها للحقائق وغير تجريبية. فقط هم السذج والجاهلون الذين يعتقدون بإشاعتها التجريبية، ومقاييسها الإجرائية الدقيقة، وقابليتها للدحض. أما هؤلاء الذي يعرفون أكثر بحكم قربهم فيرون أن العلوم الاجتماعية متخمة بحالات ترفض فيها ما لا ترغب القبول به كحقيقة وأن ذلك الرفض لا يستند على التجريبية وإنما على الدفاع عن أصنام يكون. وهذا ما دفع سبنس إلى القول بأن التراتبية والسلطة قد أصبحتا

حتميتين في المجتمع الإنساني إلى الحد الذي جعلهما يمثلان صنما العلوم الاجتماعية. ومن ثم فإن الأدلة المناقضة (الإيثار، علاقات الحب والود بدلاً من القوة، إلخ....) يتم رفضها على أنها هامشية وغير مناسبة. ولذا يؤكد سبنس بأن العلوم الاجتماعية ليست حقا سرداً للحقائق الملاحظة وإنما مجموعة من الخرافات التي تقدم دعماً للحقائق الاجتماعية السائدة (Spence, 1978, p.22).

كما أن الوضعية، في محاولتها استئصال كل مظاهر الفكر الديني، قد عملت جاهدة على تقديم نظام يقيني موحد يقضي على الانقسام الحادث في الفكر الأوروبي الغربي من خلال تعميم المنهج الوضعي الاستقرائي في طرائق التفكير وأساليب الحياة والنظم الاجتماعية والسياسية، إلا أن ذلك البديل الوضعي مع تغلغله العميق في كل مناحي الحياة الغربية قد فشل في استيعاب كل الانتماءات الفكرية والفلسفية والدينية وبقي الانقسام في الشخصية الغربية قائماً بين المادة والروح وبين ما يؤمن به الفرد عقيدة وما يعيشه فكراً وواقعاً. وهو ما عبر عنه جوليان هسكلي بقوله: "أن مثلنا العليا عرضة للهجوم لأنها غير موحدة بما يكفي حتى يكون لديها أية قوة واقعية حقيقية وقوية... وطالما استمر انشقاقها بين الطبيعي والخارق بين الله والبشر بين المادة والروح فستبقى مدنيتنا الغربية تعاني وستفشل قيمنا العليا في تزويد القوة الفعالة للقيام بعمل هادف حقيقي" (أمزيان، 1996، ص. 218).

ولذلك ربما كانت الحقيقة الأبرز عن الفلسفة الوضعية هي "إعلان موت الإله" حيث لم تعد المعايير التقليدية اللاهوتية والفلسفية التي أعطت معنى للكون والحياة والإنسان قائمة من الناحية الفكرية وكانت النتيجة أنه عندما لا يجد الإنسان إي معنى فإنه يواجه السخف أو عبثية الحقيقة. وهذا ما دفع البرت كامو إلى اقتراح ثلاث طرق للتعامل مع هذا السخف هي الانتحار أو الأمل أو التعايش معه (Thody, 1957).

لقد أدى فقدان المعيار الإلهي أو المتجاوز للقيم إلى نشوب الخلاف بين التعريفات المتنافسة للخير والشر ، والحق والباطل والحقيقة والكذب. ولذا يمكن إرجاع ظهور الأيديولوجيات ذات الأنساق القيمية المختلفة بشكل مباشر إلى انهيار الإيمان في معيار عالمي للقيم. حيث حلت الأيديولوجيات ، كمعتقد دنيوي (علماني) مكان الإيمان المقدس للعصور الوسطى. ولذا فقد شغلت الليبرالية ، المحافظة ، الرأسمالية ، الاشتراكية ، والشيعوية العقل الأوربي المعاصر بنفس الطريقة التي شغلت فيها الاعتبارات الدينية اهتمام اوغسطين والاكويني خلال العصور الوسطى. وهذه الأيديولوجيات برغم أنها تطمح للعالمية إلا أنها تعريفات محدودة لطريق المجتمع الصالح والعاقل. ونظراً لأن العقل لا يستطيع أن يوفق بين الاختلافات فقد بقي العالم الحديث مسرحاً للصراعات الأيديولوجية.

وقد لخص سوروكين أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصرين مجمل سلبيات الاتجاه الوضعي الامبريقي في قوله:

أن النزعة الإمبريقية مسئولة إلى حد كبير عن تلك الكوارث في مجال البحث العلمي واستخداماته المأساوية على حد تعبيره، إضافة إلى مسؤوليتها عن الحط من قدر الإنسان والحط من شأن القيم الثقافية/الاجتماعية، وتجريد الإنسان من كل قيمة أو أي شيء مطلق أو متجاوز لما هو أمبريقي، أو أي شيء قدسي أو إلهي، فأختزل الإنسان إلى مجرد مركب من الإلكترونات والبروتونات، أو مركب من الذرات... وكان من نتيجة هذه الرؤية للوجود ما نشهده اليوم من القسوة البالغة في معاملة البشر، إضافة إلى تلك الكوارث المتكررة، وما نشهده اليوم من سيادة القوة الغاشمة في العلاقات سواء كان ذلك في داخل الدولة القومية أم في العلاقات الدولية... ولم يعد هناك شيء مقدس وانتهى الأمر بكل شيء إلى رماد تذروه الرياح، ومن هنا نجد تلك الحروب والثورات، والفوضى الفكرية والأخلاقية والاجتماعية التي يشهدها عصرنا، إن هذه جميعاً مواليد أنجبتها تلك النزعة الأمبريقية ذات البعد الواحد التي سادت ثقافتنا. (نقلا عن رجب 2002 ص. 687)

الفلسفة ما بعد الوضعية

كان لتلك الانتقادات التي وجهها كارل بوبر دور بارز في تحرير فلسفة العلم من طغيان الفلسفة الوضعية بنظرتها التجريبية الضيقة وفتح الباب واسعا أمام النظر إلى ظاهرة العلم على ضوء تطورها عبر الزمن. وقد شجع هذا فلاسفة آخرين لمتابعة ذلك التحول الذي أحدثه بوبر في مسار فلسفة العلم مما أدى إلى فتح آفاق جديدة في فلسفة العلم دعمت بدورها ما يعرف اليوم بالفلسفة ما بعد الوضعية التي لا تعني مجرد تعديل أو تنقيح بسيط للموقف الوضعي وإنما رفضا شاملا للمبادئ الأساسية التي يستند عليها، وتقديم توجهات نظرية ومنهجية وعلمية بديلة في ميدان البحث الاجتماعي، فضلا عن جذبها لمزيد من الاهتمام لأنها تعرض مواضيع اجتماعية وسياسية كانت الفلسفة الوضعية تميل إلى تجاهلها.

وفي هذا السياق يرى ما بعد الوضعيين أنه برغم وجود عالم واقعي متأثر بالأسباب الطبيعية إلا أنه يستحيل على البشر أن يحيطوا به تماما بحواسهم وقدراتهم الفكرية المحدودة (Guba, 1990). ولهذا يجب إخضاع المزاعم بشأن الحقيقة لأوسع اختبار نقدي ممكن (من خلال العلماء مثلا) لتسهيل الاقتراب من الواقع قدر الإمكان (Guba & Lincoln 1994, p.110). حيث يرى ما بعد الوضعيين أن الحقيقة truth هي في الأساس فوق معرفة البشر لأنه لا يمكن الزعم بوجود أي أساس سلطوي قاطع يمكن أن تستند عليه المعرفة العلمية مما يجعل تلك المعرفة متواضعة ومن ثم ينبغي النظر إليها كمجرد تأكيدات مبررة warranted assertions، أي أنها تمثل الانتظام أو الاحتمالات السائدة عن الظاهرة الإنسانية عوضا عن أن تمثل قوانين تحكم السلوك الإنساني. ولا تكتسب هذه المعرفة العلمية تأكيدا إلا عندما تكون مدعومة بشاهد موضوعي وعندما تكون مقولتها موثوقة، ومتماسكة وموضع إجماع (Greene, 1990, Phillips, 1990a). وطبقا للفلسفة ما بعد الوضعية فإن الزعم المعرفي يصبح مبررا إذا كان منسجما مع ما هو معلوم من الواقع (بمنظور التقريب) وكان قاعدة جيدة للعمل وهو أمر لا يحدث إلا عندما

يجتاز بنجاح التقليد النقدي للتقييم والتحدي (Popper, 1968, Cook, 1985, Greene, 1990, Phillips, 1990a).

وقد دفعت هذه التطورات الأخيرة في مجال فلسفة العلم بالبعث إلى الاعتقاد بأن الفلسفة ما بعد الوضعية قد أسهمت في التخلص من المعضلة العسيرة التي واجهت العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة والمتعلقة بحتمية الاختيار بين منهجية البحث الكيفي المتأثر بالقيم ومنهجية البحث الكمي المتحرر منها (Howe 1985, p.10) من خلال تبني هذه الفلسفة منهجية التعددية النقدية (critical multiplism) التي تحافظ على الإنجازات المنهجية السابقة مع الاستجابة للانتقادات الموجهة للفلسفة الوضعية (Guba 1990). فهي تعترف ضمناً بأنه ليس هناك منهج علمي واحد يتصف بالكمال والصحة بل إن لكل منهجية حدودها (Wildemuth, 1993) وأن النظريات المشتقة من تلك المنهجيات هي أيضاً ذات طبيعة محدودة. ومن ثم فإن الفلسفة ما بعد الوضعية تتبنى فكرة المزج بين المنهجيات والنظريات بطريقة تقلص التحيزات وأوجه القصور فيها إلى أدنى قدر ممكن (Shadish, 1993, p.18). أخيراً ومع أن هذه الفكرة عن الموضوعية تبقى مثلاً ضابطاً يشكل جزءاً أساسياً من العملية البحثية إلا أنها تأخذ في الاعتبار أهمية القيم الذاتية في العلم.

وقد انعكس هذا الوضع بدوره على مجال البحث والتنظير في علم السياسة فبرغم أن المدرسة السلوكية قد فرضت هيمنتها على معظم حقل السياسة في الستينات، إلا أنها تعرضت لانتقادات عنيفة بنهاية الستينات حيث انتقد التوجه السلوكي بالجمود، والمحافظة على الوضع القائم، والتحيز لقيم مؤسسية وعدم ملاءمته للمهام الملحة القائمة. وربما كان الانتقاد الأكثر تدميراً ذلك الذي رأى أن السلوكيين في بحثهم عن الحقيقة العلمية قد ركزوا على مواضيع فرعية نسبياً وابتعدوا عن معالجة الاحتياجات الإنسانية الأساسية كما تجاهلوا تناول الأسئلة الكبرى للسياسة مما أدى إلى علم سياسة زائف وغير حقيقي (Bay, 1965).

ولهذا تبني بعض المنظرين السياسيين وجهة نظر في فلسفة العلم معادية للوضعية تأثرا بكارل بوبر واعتنق بعضهم تفسيرات تاريخانية مثل تلك التي قدمها كون (1996) وفيراباند (1975، 1970) التي تزعم بأنه ليس هناك منهج علمي وحيد وأن العلماء يستخدمون منهجيات مختلفة من نموذج معرفي لآخر أو حتى ضمن النموذج المعرفي الواحد.

خاتمة

نظرا للاعتقاد الواسع في الآونة الأخيرة بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في أن القواعد الأساسية للوضعية والوضعية المنطقية لم تعد ملائمة للعلم الحديث فقد حدثت منذ منتصف القرن العشرين تغيرات كبيرة في فلسفة العلم تمثلت في التحول من الوضعية والوضعية المنطقية إلى ما يعرف اليوم بالفلسفة ما بعد الوضعية. وقد جاء هذا التحول في جانب كبير منه كرد فعل ضد التجريبية المفرطة وانعدام المسؤولية التي اتسم بها التوجه الوضعي مما جعل العلوم الاجتماعية توفر بيانات مدققة علميا لكنها عديمة الفائدة.

وبالنظر إلى العدد الهائل من المتغيرات التي لا بد من أخذها في الاعتبار، فإنه يستحيل على علم السياسة أن يتوصل إلى نفس الدقة الممكنة في العلوم الطبيعية. فهذه العلوم تتميز بأنها تتعامل مع مواضيع - جامدة ليس لها شعور أو نوايا حتى تكون غير متوقعة أو غير قابلة للملاحظة أو التنبؤ. وبرغم ذلك فإن التطورات الأخيرة في علم الفيزياء وخاصة نظريتنا النسبية والكوانتم قد دكتنا أسس الفيزياء الكلاسيكية التي أستند إليها التوجه الوضعي في فلسفة العلم، وخاصة مبدأي الحتمية والتيقن، عندما أكدت تلك التطورات على أن هناك مجال للاستثناء وعدم القدرة على التيقن حتى في العلوم الطبيعية. وبالفعل فإن الفيزيائيين المعاصرين يشيرون إلى "نظرية الفوضى" كطريقة لدراسة كيف يمكن لحالات عدم التيقن الصغيرة جداً في الحالة الأولية لنسق ما أن تؤدي إلى عدم يقين كامل، حتى في أفضل التوقعات الممكنة، لمستقبل تلك الانساق.

وتأثرا بهذه التطورات نشر بول فييراباند وهو فيلسوف أمريكي مهتم بفلسفة العلم كتابا بعنوان "ضد المنهج" دعا فيه إلى ما سماه النظرية الفوضوية في المعرفة انطلاقا من مقولة "أي شي يؤدي الغرض". وزعم فيه أن المنهج العلمي ليس إلا

قيدا على إبداعنا وأن نظرة على تطور العلم تشير إلى أن ذلك التطور لم يكن على أساس الأدلة العلمية وإنما بفضل المهارات والدعاية.

وهذا ما حدا بكثير من المشتغلين في العلوم الاجتماعية إلى التحذير من أن الفلسفة ما بعد الوضعية وأن كانت قد أسهمت في تحرير فلسفة العلم من طغيان التوجه الوضعي إلا أنها تتصف بكثير من الغموض والهلالية والتعدد المفرط انسجاما مع نظرية الفوضى تلك وأن التوجهات ما بعد الوضعية لا تتفق فيما بينها إلا على موقف رفض مسلمات الفلسفة الوضعية كالحتمية والتيقن والموضوعية والعقلانية لكنها لا تقدم في مقابل ذلك إلا مزيد من التشتت من خلال تأكيد مبادئ اللا حتمية واللا تيقن والحرية المفرطة أو الفوضى واللا معقولية والشككية كما تجسدها الفلسفة الوجودية، وهي مبادئ هاجمها وحذر منها حتى كارل بوبر نفسه في كتابه المعنون بأسطورة الإطار الذي خصص فصلا منه "العقل أم الثورة" لمناقشة هذه القضية (بوبر، 2003، ص.ص. 91-107).

ولذلك وبرغم تلك التطورات الأخيرة في فلسفة العلم إلا أن المتابع للتطورات الحادثة في مجال العلوم الاجتماعية عامة و علم السياسة بوجه خاص يمكن أن يصاب بالإحباط لحالة الانقسام والشقاق والتشتت الذي لا تزال تعاني منه تلك العلوم حتى وصل الأمر بالعلماء الاجتماعيين الذين عجزوا عن الاتفاق على أسس مشتركة إلى الانخراط في شجار عقيم حول التعريفات والمبادئ الأولية..... وعندما تعطى مصطلحات مهمة وجوهرية معاني مختلفة جداً فإن البرهان أو الدليل يختلف جذرياً من مدرسة لأخرى، وكذلك الحال بالنسبة للمنهجية إلى حد أن إحدى المدارس تكون غير قادرة غالباً على فهم ما تتحدث عنه مدرسة أخرى..... وبالفعل فإن الانتقال من مجلة إلى أخرى في حقل العلوم الاجتماعية يتطلب في غالب الأحيان تغييراً حاداً في التوجهات الاحترافية إلى الحد الذي يدفع للتساؤل عما إذا كانت تلك المجالات تتبع نفس الحقل (الغامدي.....).

ويؤكد سوروكين، الذي حلل بعمق في أحد مؤلفاته الهامة (Soroken 1992) أزمة الحضارة الغربية المعاصرة، انه لا حل للأزمة الراهنة في فلسفة العلم التي تسببت فيها الفلسفة الوضعية الحسية المادية إلا بالتحول الكبير transformation إلى نمط الثقافة المثالية التي ترى الحقيقة في صورتها المتكاملة أو ما سماها "النظرية التكاملية للحقيقة والواقع" Integral Theory of Truth and Reality التي تقدم منظورا ثلاثي الأبعاد للواقع والحقيقة لمعالجة قضايا المعرفة والمنهج في العلوم الاجتماعية بشكل متوازن على النحو التالي:

- 1- الحقائق التي مصدرها الإلهام أو الوحي أو النبوات التي تقدم لنا حقائق العقيدة أو الحقائق الدينية التي هي بطبعها متجاوزة لكل ما هو حسي أو عقلي.
- 2- الحقائق العقلية ذات الطبيعة الفلسفية التي تقدم لنا ما هو عقلائي.
- 3- الحقائق الحسية ذات الطبيعة التجريبية التي تقدم لنا ما هو امبريقي/حسي.

حيث أكد سوروكين أن الجمع بين هذه المصادر المتعددة يقدم لنا أفضل اقترب لفهم حقائق هذا الوجود وأنه السبيل الكفيل بإخراج العلوم الاجتماعية من حالة الطريق المسدود الذي تعيشه الآن (Sorokin, 1992 في رجب 2002) ولذلك تجدر الإشارة إلى أن عدداً من علماء السياسة يعتمدون اليوم على مجموعة مختلفة من طرائق البحث نظراً لان مواضيع البحث المختلفة أصبحت تتطلب اقترابات مختلفة. وفي ظل عدم وجود اتفاق على إطار نظري واحد أصبح الحوار المتواصل والانتقال من موقف إلى آخر سمة سائدة في الحقل انطلاقاً من أن المعرفة ليست تمثيلاً للواقع بقدر ما هي وسيلة لمجاراته. أن مساحاً للمجلات الأكاديمية في علم السياسة اليوم يشير إلى وجود كل من الدراسات المستندة على تطبيق صارم للمنهجية العلمية بجانب الدراسات الوصفية المحضة التي تهتم بمتابعة التغيير في المؤسسات والعمليات. باختصار يمكن القول أن هناك جهود تبذل للتأكيد

على أهمية الأخلاق والقيم مع استخدام أفضل التقنيات المناسبة للإجابة على أسئلة معينة. هذا الوضع المركب دفع بعض المعلقين إلى أن يطلق عليه فترة (ما بعد السلوكية (Post-behavioralism)).

ربما أن ما نحتاج أن نختم به هنا فيما يتعلق بعلم السياسة، على وجه الخصوص، هو التأكيد ببساطة على أنه برغم المحاولات السلوكية في الحقل المتأثرة بالتوجه الوضعي لإيجاد علم سياسة محايد قيميا إلا أننا نعتقد أن كل التحليل السياسي منذ سقراط وحتى كارل بوبر يتطلب أحكاما قيميّة، وأنه إذا كانت كل الأبحاث السياسية متشربة بالعبارات القيميّة فإن القضية ليست في كيفية إيجاد علم محايد قيميا وإنما أولا ما هي الأحكام القيميّة التي يجب أن تطلق وكيف يمكن تبرير تلك الأحكام القيميّة ثانيا.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

أمزيان ، محمد، "نقد مناهج العلوم الإنسانية" ، في نصر محمد عارف "محرر" قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية. سلسلة المنهجية الإسلامية، 12 المعهد العالمي للفكر الإسلامي (1996).

أيكن، هنري، عصر الأيديولوجيا، ترجمة محيي الدين صبحي (منشورات وزارة الثقافة- دمشق، 1981)

بوبر، كارل، أسطورة الإطار، ترجمة يمنى طريف الخولي، (سلسلة علم المعرفة، الكويت عدد 292 أبريل/مايو 2003).

دور كايم، أميل ، قواعد المنهج في علم الاجتماع؛ نقلا عن محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعياريّة(منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن فيرجينيا 1992)

رجب، إبراهيم، "العلوم الاجتماعية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل" مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 30 عدد 4، 2002 667-701.

رزنيك، ديفيد، أخلاقيات العلم، ترجمة عبدالنور عبدالمنعم، ، (سلسلة علم المعرفة، الكويت عدد 316 يونيو 2005).

علي، ماهر عبد القادر ، "فلسفة العلوم: المشكلات المعرفية" (دار النهضة العربية، بيروت، 1984).

الغامدي، عبد الله جمعان، "تحولات النماذج المعرفية (الإرشادية) في علم السياسة: تحليل نقدي لتطور علم السياسة خلال نصف قرن" 2006

محمد، بدوي عبدالفتاح ، فلسفة العلوم، (دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001)

محمد، محمد علي ، تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة (دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1986).

ثانيا: المراجع الاجنبية:

Ashby, R. W., Logical Positivism, In A Critical History of Western Philosophy, ed., by D. J. O'Connor, (The Free Press of Glencoe, London, 1964).

Ayer A. *Language, Truth and Logic*, 2nd ed., Penguin, London. 1990.

Bay, Christian (1965) Politics and Pseudopolitics: A Critical Evaluation of Some Behavioral Literature, APSR, LIX (1: March) pp. 39-51

Brech, Arnold (1959) "Political Theory: The Foundations of Twentieth Century Political Thought (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1959).

Cook T. (1985) Postpositivist Critical Multiplism. In Social Science and Social Policy (Shetland R. & Mark M. ads), Sage, Beverly Hills, California, pp. 25-62.

- Dahl, Robert (1961) *The Behavioral Approach in Political Science*, APSR LV (no 4: December, 1961) pp.763-72.
- Easton, David, "The Current Meaning of Behavioralism," in James C. Charlesworth, ed. *Contemporary Political Analysis* (New York, The Free Press, 1967).
- Feyerabend Paul, *Conversations for The Specialists*, in: *Criticism and The Growth of Knowledge* (eds. I. Lakatos & A. Musgrave), pp. 195-230. Cambridge University Press, Cambridge . 1970.
- Feyerabend Paul, *Against Method*. NLB, London. 1975.
- Fuller, B.(1969) *A History of Philosophy*. Oxford pub. Inc. NY.
- Greene J. (1990) Three views on the nature and role of knowledge in social science. *The Paradigm Dialogue* (Guba. E. ed.), Sage, Newbury Park, California, pp. 227-245.
- Guba E. (1990) The alternative paradigm dialog. In *The Paradigm Dialog* (Guba E. ed.), Sage, Newbury Park, California, pp. 17-27.
- Guba G. & Lincoln E. (1994) Competing paradigms in qualitative research. In *Handbook of Qualitative Research* (Denzin N.K. & Lincoln Y.S. eds), Sage, Thousand Oaks, California, pp. 105-117.
- Hawking S.(2001) Why We Need 11 Dimensions. *Daily Telegraph*, 31 October: p. 20.
- Hempel, C. (1966) *Philosophy of Natural Science*. Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.
- Howe K. (1985) Two dogmas of educational research. *Educational Researcher* 14(8), 10-18.
- Hume D., *A Treatise on Human Nature* , 2nd ed. Oxford University Press, Oxford, 1978.
- Kuhn Thomas, *The Structure of Scientific Revolutions*, 3ed . ed. University of Chicago Press, Chicago, 1996.
- Lakatos I. (1970) Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes. In *Criticism and the Growth of Knowledge*

(Lakatos I. & Musgrave A. eds.), Cambridge University Press, Oxford, pp. 91-196.

Laudan, L. (1977) *Progress and its Problems*. University of California Press, Berkeley.

Layder, Derek, *New Strategies in Social Research: An Introduction and Guide*, (Cambridge: Polity Press, 1993).

Magee B. *Men of Ideas*, BBC, London, 1978.

Okasha S., What did Hume Really Show About Induction? *Philosophical Quarterly*, 51 (204), 2001, pp: 307-327.

Phillips, D., (1990a) Postpositivistic science: Myth and Realities. In *The Paradigm Dialogue* (Guba E. ed.), Sage, Newbury park, California, pp. 31-45.

Popper, Karl, *Conjectures and Refutations*, 5th ed., Routledge, London, 1989a.

Popper, Karl, *The Logic of Scientific Discovery*, London: Hutchinson & Co. Ltd. 1959 {1934}.

Russell, Bertrand, *Problems of Philosophy*, Oxford University Press. 1973.

Shadish, W. (1993) Critical Multiplism: A Research Strategy and its Attendant Tactics. *New Direction for Program Evaluation*, 60, 13-57.

Smith N. K., *The Philosophy of David Hume*, Macmillan Co. London, 1949.

Spence, Larry, *The Politics of Social Knowledge* (University Park, PA : Pennsylvania State University Press 1998).

Thody, Philip (1957) *Albert Camus: A Study of His Work* (London: Hamish Hamilton; New York: The Macmillan Company).

Wildemuth, B. (1993) Post-positivist Research: Two Examples of Methodological Pluralism. *Library Quarterly*, 63, 450-468.

